التنوع المجتمعي والأمن المجتمعي في سياق الربيع العربي

Societal diversity and societal security in the context of the Arab Spring

فؤاد أبركان*

جامعة مولود معمري تيزي وزو – الجزائر

Fouad.aberkane@ummto.dz

تاريخ الإرسال:02 /2023/03 تاريخ القبول:09 /05/ 2023 تاريخ النشر:2023/06/10

ملخص:

تعالج الورقة العلاقة بين التنوع الإجتماعي كظاهرة تطبع المجتمعات العربية والأمن المجتمعي الذي يعتبر وظيفة مهمة تتوخاها الدولة، وهذا في سياق الإضطرابات الثورية التي شهدتها المنطقة العربية منذ مطلع سنة 2011. حيث لعبت فيها المكونات المجتمعية دورا في تفجيرها ورسم مسار أحداثها ومخرجاتها على نحو ساهم في تهديد الأمن المجتمعي للعديد من بلدانه، من خلال توظيفها من جانب الفواعل الدوليين والمحليين في معادلات السلطة والمعارضة ومسائل الديمقراطية وحقوق الانسان والحسابات الجيوسياسية للقوى الإقليمية والدولية ذات المصلحة.

كلمات مفتاحية: التنوع المجتمعي. الربيع العربي. الأمن المجتمعي. الطائفية. الإثنية.

Abstract:

This paper discusses the relationship between social diversity as a phenomenon that characterizes Arab societies and societal security, which is an important function that the state seeks, this is in the context of the revolutionary unrest that the Arab region has witnessed since the beginning of 2011, So that the societal components played a role in its detonation and the course of its events and outcomes in a way that contributed to threatening the societal security of many of its countries, Through its employment by international and local actors in the equations of power and opposition, issues of democracy and human rights, and the geopolitical calculations of interested regional and international powers.

Keywords: Societal diversity. Arab spring. Societal security. Sectarianism. Ethnicity.

*المؤلف المرسل

مقدمة

يعتبر التنوع المجتمعي ظاهرة إنسانية ملازمة لأي تجمع بشري، فحركيات الإنسان الثقافية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية تؤدي إلى فرز إجتماعي متعدد الأبعاد: ديني، مذهبي، لغوي، جنسي، عرقي، قبلي، كل هذه الإعتبارات توجد نفسها قبل وجود الأفراد وتصقل لهم هويتهم وتوجه لهم سلوكهم وطريقة تفكيرهم ونظرتهم للآخر، مما يعني أن المجتمعات رغم ظهورها بنسق هوياتي عام إلا أنها تحمل في طياتها تنوعات مجتمعية تؤسس لهويات فرعية.

ويمثل التنوع المجتمعي سلاح ذو حدين بالنسبة للدولة والمجتمع، فهو يمكن أن يكون أداة مهمة لتقوية عناصر المجتمع، كما يمكن أن يصبح أداة لتقويض الأمن المجتمعي وتهديد كيان الدولة. ويرتبط التوظيف الإيجابي والسلبي للتنوع المجتمعي بمدى كفاءة السلطة السياسية في إدارته وجعله وسيلة لتقوية المجتمع وتماسكه وإبعاده عن كافة الإستعمالات السياسية والأيديولوجية، وهذا في إطار مقاربة الأمن المجتمعي التي لا تقل أهمية عن مكونات الأمن الأخرى.

وتعتبر ثورات الربيع العربي التي انطلقت عام 2011 بمثابة لحظة تاريخية مهمة في حياة المنطقة العربية، فقد كانت معبرة عن حالة من اليأس الشعبي من التغيير بواسطة أدوات النظام، وعن عجز هذا الأخير في تقديم إصلاحات سياسية تلبي المطالب المشروعة للشعوب. وبقدر ما حملت هذه الثورات آمالا في الديمقراطية والإنعتاق من السلطوية، حملت معها كذلك عدة تحديات داخلية وخارجية كانت مسألة التنوع المجتمعي إحدى أهم حلقاتها، لما لعبته من دور في مسارات الأحداث خصوصا بعد تحول بعض الثورات إلى حروب أهلية دامية، استخدمت فيها التباينات المجتمعية.

وعليه تطرح هذه الورقة الإشكالية البحثية التالية:

- كيف وظفت مكونات التنوع المجتمعي في تقويض الأمن المجتمعي في بلدان الربيع العربي منذ 2011؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- كلما زادت حدة الإستبعاد الإجتماعي للطوائف والأقليات في المنطقة العربية زاد احتمال جنوحها للعنف.
- التوظيف السلبي للتنوع المجتمعي في سياق الربيع العربي مرتبط بعدم كفاءة الأنظمة السياسية في إدارته.

ولتفسير العلاقة بين متغيرات الموضوع إخترنا المنهج الوصفي الذي يقوم على البحث في الظواهر وفهم مسبباتها وارتباطاتها وعلاقتها بالظواهر الأخرى ذات الصلة، وسنستخدم هذا المنهج في هذه الورقة لتشخيص ظاهرة التنوع المجتمعي في العالم العربي وفهم علاقتها بثورات سنة 2011، كما إخترنا اقتراب الجماعة كأداة تحليلية لكونه ينظر إلى المجتمع والدولة كساحة للصراع والمنافسة بين الجماعات الفاعلة فيهما، وما القرار السياسي والسياسة العامة داخل الدولة إلا انعكاس لمخرجات هذا الصراع داخل هرم الدولة، من خلال سيطرة الجماعة أو الجماعات الفاعلة.

وتنقسم هذه الورقة إلى ثلاث محاور على النحو التالي:

أولا: التنوع المجتمعي ومعضلة الأمن المجتمعي

ثانيا: خارطة التنوع المجتمعي في المنطقة العربية

ثالثا: التنوع المجتمعي بين التوظيف الداخلي والخارجي

أولا: التنوع المجتمعي ومعضلة الأمن المجتمعي

يعتبر الأمن بصفة عامة والأمن المجتمعي بصفة خاصة الغاية الحيوية التي تصبو إليها مختلف أقطار العالم صغيرها وكبيرها، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بتماسك الدولة والمجتمع واستمراريتهما وحصانتهما ضد الأخطار المهددة لهما، لذلك تبذل الدول مجهودات كبيرة في سبيل تحصين أمنها الوطني والمجتمعي وترصد لذلك أكبر الميزانيات وتسخر مختلف الأدوات البشرية والتكنلوجية لذلك.

ويمثل الأمن المجتمعي حلقة مهمة من حلقات تحقيق الأمن الوطني الكلي لكونه يرتبط بالحصانة الداخلية للدولة، فالدولة قبل أن تكون سلطة سياسية فهي في الأساس مجموعة من الأفراد والجماعات التي تجمعهم جملة من العلاقات والروابط الإجتماعية ويقطنون في إقليم محدد، ورغم أن المجتمع – الذي يحتوي هؤلاء الأفراد وهذه الجماعات– يشكل كتلة واحدة داخل الدولة، إلا أنه في الواقع جسم غير متجانس لاعتبارات عديدة جنسية ودينية واديولوجية وعرقية وغيرها، يمكن في لحظة من اللحظات أن تتحول توليفته إلى مصدر تهديد لاستقرار المجتمع والدولة معا.

1. التنوع المجتمعي وطـرق إدارتــه:

يمكن الإشارة إلى التنوع المجتمعي بعدة أوجه، فهو يشير إلى التباين والإختلاف بين أعضاء المجتمع الواحد الذي قد يصل إلى التنازع لاعتبارات عرقية أو دينية أو جنسية، كما يمكن أن يعني ذلك التميز الوجودي لأفراد المجتمع مع بعضهم وحتى مع أي فرد في العالم.[1] ويعرف كذلك التنوع الإجتماعي على أنه "مفهوم يحدد ويشمل التنوع الكبير في الخصائص المختلفة والمتشابهة بين البشر أفرادا وجماعات، فهو النطاق الذي يمكن من خلاله المجتمع أن يدمج بشكل عادل وناجح أكبر عدد من المجموعات على نحو يتمتع فيه الجميع بفس الحقوق ويؤدون نفس الواجبات"[2].

ويعتبر التنوع الثقافي أساس أي تنوع مجتمعي لكون الثقافة تضم كل المنجزات البشرية المادية كاللباس والعمران والأدوات، واللامادية مثل الطقوس والدين واللغة والعادات والفلكلور، وتخلق الثقافة خصوصيات وهويات خاصة بكل مجتمع كما تفرز هويات فرعية داخل المجتمع الواحد، وهذا ما ينتج التعدد والتنوع المجتمعي.

وبالتالي فإن التنوع المجتمعي يعني مختلف التباينات التي تطبع المجتمع وتقسمه إلى جماعات يتعاضد أفرادها فيما بينهم للحفاظ على هويتهم واستمرارها، وتأخذ هذه الجماعات عدة أشكال طائفية وإثنية تستند إلى عدة اعتبارات قومية وعرقية ودينية ومذهبية وجنسية وثقافية تعطي للجماعة خصوصية وهوية خاصة بها تميزها

عن غيرها من الجماعات، ويظهر ذلك من خلال عاداتها وتقاليدها وسلوكها ومعتقداتها وطقوسها الإحتفالية ونظرتها للآخر.

وتتصف المجتمعات المتعددة ثقافيا بأربع خصائص أساسية:[3]

– درجات متفاوتة من الثبات لا تتغير كالرأي العام.

– وجود تصنيفات إجتماعية لبعض المجموعات لاعتبارات عرقية أو دينية أو لغوية.

– إنتظام هذه المجموعات علﻯ شكل مؤسسات قاعدية تربوية واجتماعية وإعلامية ودينية تسمح لأفرادها بالتواصل والتلاحم.

– إمتصاص الجماعات لأفرادها في المجتماعات المتنوعة، بحيث يجد الفرد نفسه محاطا بقواعد وطقوس وسلوك من الصعب أن يحيد عنها طوال حياته.

وبقدر ما أن التنوع المجتمعي عامل ثراء ثقافي وعنصر قوة للمجتمع، فهو يمكن أن يتحول إلﻯ أداة مهددة لاستقرار هذا الأخير وسلمه الأهلي، بل أداة لتذكية الصراع داخل الدولة ووسيلة لتفكيكها إذا ما أسيئت عملية إدارة هذا التنوع المجتمعي، وهذا ما يرتبط بما سمي بحروب الجيل الخامس التي تستهدف التفكيك الداخلي للدولة بتفجير بنيتها المجتمعية والإستثمار في تنوعها المجتمعي بشتﻯ صوره.

ونظرا للدور المفصلي الذي تلعبه الدولة في استيعاب التنوع المجتمعي ظهر مفهوم "إدارة التنوع المجتمعي" في منتصف القرن العشرين في كندا وأستراليا لحاجتها لتبني سياسة هوياتية متعددة لاستيعاب الهجرة الوافدة إليها والدفع بالمجتمع والدولة نحو الإستقرار واستبعاد أشكال الصراع الإجتماعي التي تنتجه مثل الظواهر.[4] ويشير مفهوم إدارة التنوع المجتمعي إلﻯ مختلف الجهود والسياسات التي تبذلها الدولة في سبيل الإعتراف بالتباينات المجتمعية الدينية والعرقية والقومية والجنسية وغيرها، ووضع آليات قانونية ومؤسسية تضمن لهذه الأخيرة الحرية في إدارة شؤونها الخاصة وتحقيق المساواة فيما بينها فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية.

وتسعﻯ الدولة من خلال عملية إدارة التنوع المجتمعي إلﻯ تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:[5]

– محاربة كافة أشكال الفكر الإنقسامي التفكيكي الذي يمكن أن تغذيه التنوعات المجتمعية.

– دعم القيم الوسطية في أوساط الشباب ومد جسور فكرية حيث تتقاطع فيها المعتقدات والخصوصيات الثقافية.

– تطوير الهوية الوطنية من الإنتقال من الولاءات الضيقة إلﻯ الولاءات الجامعة.

– إعطاء فرصة أكبر للمكونات الإجتماعية للتعبير عن هويتها خصوصا التي تعاني التهميش والإقصاء في أوقات سابقة والإعتراف بها بشكل متساو مع غيرها

– محاربة كافة أصناف الغلو وثقافة الكراهية الإثنية وترسيخ ثقافة المواطنة والمشاركة.

– تحقيق المساواة بين مختلف أشكال التنوع المجتمعي بما يضمن المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية للجميع.

وعليه فالدولة تعمل – من خلال إدارة التنوع المجتمعي– عل إحداث نوع من التوازن بين خصوصيات ومطالب وحاجيات الأقليات من جهة، ووحدة واستقرار الدولة والمجتمع من جهة أخرى، وإبعاد كافة أشكال الصراع التي يمكن أن تحدث نتيجة ظلم سياسي أو إستبعاد وإقصاء إجتماعيين، لهذا عملت الكثير من الدول عل تحقيق ذلك من خلال إستحداث أدوات قانونية وسياسية وإدارية تحمي الأقليات المجتمعية وتسمح لها بالتعبير عن نفسها، مثل إنشاء أنظمة قانونية خاصة بالأحوال الشخصية وممارسة الشعائر الدينية لبعض الطوائف أو إستحداث نوع من المحاصصة في المناصب السياسية والقيادية أو تبني أنظمة سياسية وإدارية كاللامركزية والحكم الذاتي والفيدرالية لإدارة شؤونها الخاصة.

2. الأمـن المجتمـعـي:

برز مفهوم الأمن المجتمعي في أدبيات التحليل الأمني مع كتابات عدد من المنظرين في مقدمتهم باري بوزان (B. Buzan) عل خلفية فجوة الخطاب الأمني التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة، بحيث أظهرت النظريات التقليدية محدوديتهما في تفسير الظواهر والتهديدات الأمنية المستجدة مثل الهجرة والمخدرات وحقوق الإنسان والإثنيات والبيئة والإقتصاد وغيرها، وهذا بتركيزها عل الدولة كوحدة تحليل أساسية في التحليل والقوة العسكرية والحروب الهجومية كموضوع محوري في دراساتها. لذلك حمل مفهوم الأمن المجتمعي في طياته نقلة نقدية نحو إقحام الفرد كوحدة أساسية في التحليل الأمني وفك الإرتباط بين مفهومي الدولة والأمن، فلم يعد الأمن يقتصر عل حماية الدولة وسيادتها بقدر ما أصبحت له أبعاد إنسانية تتعلق بحماية المجتمع وهويته من الأخطار التي تتهدد إستمراره واستقراره، حيث أنه في الكثير من الأحيان لا تكون هناك حدود مشتركة بين الدولة والمجتمع.

وقد وسع "باري بوزان" من مفهوم الأمن بحيث أسسه عل خمس قطاعات رئيسية: الأمن العسكري الذي يهتم بالتفاعل بين القدرات الهجومية والدفاعية العسكرية للدول، والأمن السياسي الذي يركز عل الإستقرار التنظيمي للدول وأنظمتها الحاكمة وإديولوجياتها التي تؤطر شرعيتها، أما الأمن الإقتصادي فهو مرتبط بالقدرة عل الوصول إل الموارد والتمويل والأسواق الخارجية وتحقيق الرفاهية للدولة والمجتمع، والقطاع الرابع هو الأمن البيئي الذي يتمحور حول الحفاظ عل البيئة المحلية والعالمية من الأخطار، وأخيرا قطاع الأمن المجتمعي الذي يركز عل الحفاظ عل المقومات المجتمعية الهوياتية من الأخطار الداخلية والخارجية التي تتهددها،[6] وتعمل هذه القطاعات الأمنية الخمس في ترابط مع بعضها البعض.

فالمجتمع بكل ما يحمله من ثقافات وهويات فرعية يمكن أن يحمل في طياته عناصر مهددة لاستقراره واستقرار الدولة، فيتحول التنوع المجتمعي إل معضلة أمنية، ويتحقق ذلك عندما تستشعر فئات وجماعات مجتمعية متميزة بأن قيمها الهوياتية الأساسية مهددة من قبل مجموعات أخرى أو من سلطة الدولة وسياساتها الداخلية، وتلمس هذا التهديد في عدة مجالات كالتعليم والرعاية الصحية وحقوق الإنسان الأساسية والمستوى المعيشي وحقوق الأقليات، مما يجعلها تبحث عن العمل باستقلالية عن الدولة وتتحول إل عامل تهديد

لاستقرارها ووحدتها.[7] وهذا يكون إما باستخدام الأدوات الشرعية السلمية أو تبني الخيارات العنيفة اللامشروعة، كما قد يستخدم أسلوب النظال الداخلي في إطار مؤسسات الدولة أو التعاون مع فواعل خارجية لتحقيق أهدافها.

ويختل الأمن المجتمعي عند بروز وتطور ثلاث ظواهر إجتماعية أساسية في أي مجتمع من المجتمعات:[8]

– الهجرة: فالتدفقات البشرية خلال الأزمات والحروب والظروف الإقتصادية تؤدي إلى تغيير في بنية المجتمع من الناحية الديمغرافية والهوياتية مثل الهجرة الصينية إلى التبت والهجرة الروسية إلى استونيا.

– المنافسة الأفقية: رغم أن الناس يعيشون في مجتمع واحد إلا أنهم سيحاولون تغيير أسلوب ثقافتهم ولغتهم بسبب تأثير ثقافة مجاورة مهيمنة، مثل مخاوف الكيبيك الفرانكوفونية من كندا الأنجلوساكسونية.

– المنافسة العمودية: تتكون حين يتوقف الناس عن رؤية أنفسهم بهويتهم الحالية والبحث عن هويات أخرى بالتكامل والإندماج في هويات أوسع مثل صربيا والإتحاد الاوروبي، أو العودة إلى هويات أضيق بالإنفصال أو الحكم الذاتي مثل كردستان العراق أو إقليم كاتالونيا في إسبانيا.

والمكون المجتمعي يصبح مهددا لأمن المجتمع عندما يستشعر الخطر على هويته (نحن)، ويتجلى ذلك عندما تقمع حريته في التعبير أو التدخل في قدرته على إنتاج هويته عبر الأجيال، كما قد يشمل حضر إستخدام اللغة واللباس والأسماء وفضاءات العبادة والتعليم، بل قد يتجاوزها لحد التهجير والقتل.[9] وهذا من شأنه أن يؤدي بالجماعة إلى مزيد من الإنكفاء على ذاتها ووضع حواجز بينها وبين غيرها من الجماعات والدخول في حالة صدام مستدام مع الدولة، وقد يتطور الأمر إلى نشوب نزاعات أهلية بين مختلف مكونات المجتمع كما حدث في لبنان ذات التنوع المجتمعي والثقافي الكبير زمن الحرب الأهلية (1975–1990)، أو بين المكونات المجتمعية والدولة كما حدث في السودان بين السلطة المركزية ومناطق جنوب السودان.

ثانيا: خريطة التنوع المجتمعي في المنطقة العربيـة

تعتبر المنطقة العربية من بين المناطق الأكثر تنوعا إجتماعيا وثقافيا في العالم نظرا لشساعة مساحتها الجغرافية ولكونها ملتقى للحضارات العريقة ومنشأ للأديان السماوية الثلاث وجسر إقتصادي واجتماعي تنتقل فيه الجماعات البشرية بين قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، مما جعل تركيبتها الديمغرافية والثقافية تشكل فسيفساءًا إجتماعية يمكن ملاحظتها في التنوع الديني والعرقي والإثني والمذهبي في كل الأقطار العربية ولو بدرجات متفاوتة. وتتنوع هذه التركيبة المجتمعية في عدة مجموعات بشرية: الجماعات العرقية والجماعات الدينية.

1. الجماعات العرقية (الإثنيات):

يميز العرق بين المجموعات البشرية بناءًا على الخصائص البارزة في كل مجموعة، فيدخل في ذلك التاريخ المشترك واللغة وبعض الرموز الثقافية كاللباس والدين والطقوس والتقاليد وطريقة تنظيمها الإجتماعي، والتي من خلالها تعرف الجماعة البشرية بنفسها وتصنع تميزها وترسم نظرة الناس إليها.

ويعد إحصاء الجماعات العرقية في العالم عموما والمنطقة العربية خصوصا عملية بالغة التعقيد لما تحمله من صعوبات تتعلق بمعايير التصنيف التي لم تلق إجماعا، والإنتشار الجغرافي المتفرق للجماعات العرقية داخل الدولة الواحدة وفي بقاع العالم وتداخلها مع جماعات أخرى، فضلا عما تنطوي عليه عملية الإحصاء من تسييس في كثير من الأحيان من الدول وحتى المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

وقد تم تصنيف الدول العربية عرقيا إلى ثلاث مجموعات:[10]

– المجموعة الأولى يكون فيها التنوع العرقي ضئيل جدا، لا تتجاوز الأقليات فيها 15 %، وهي السعودية، الأردن، مصر، ليبيا، تونس.

– والمجموعة الثانية متوسطة التنوع بنسبة لا يتجاوز 25 % وتضم الكويت، الجزائر، سلطنة عمان.

– أما المجموعة الثالثة فهي قوية التنوع، حيث تتجاوز نسبة الأقليات فيها عن 25 %، وتضم لبنان، سوريا، العراق، السودان (قبل انفصال الجنوب).

يغلب على سكان المنطقة العنصر العربي، وتمثل شبه الجزيرة العربية نواتهم الأساسية إلا أنهم انتشروا في العديد من المناطق من بلاد الشام وشمال إفريقيا لعدة عوامل تاريخية واقتصادية واجتماعية. وإلى جانب العرب نجد في دول العالم العربي العديد العرقيات بنسب متفاوتة يمكن استعراضها فيما يلي:

– الأمازيغ (البربر): من الصعب معرفة العدد الحقيقي للأمازيغ، وهم يقطنون في شمال الشق الإفريقي من العالم العربي، في كل من الجزائر المغرب ليبيا، وتعد الجزائر والمغرب من كبريات الدول التي يتواجد فيها الأمازيغ، ويقدر عددهم في المغرب ما بين 30 و40 % من إجمالي عدد السكان.[11]

– الأكراد: وهم قومية عرقية يتوزعون أساسا بين كل من تركيا، إيران، العراق، وسوريا، يبلغ عددهم في العراق أكثر من 5 ملايين ويعيشون في الشمال في كركوك وأربيل والسليمانية وحلبجة، أما في سوريا فيقدر عددهم أكثر من مليون ونصف كردي ويتركزون في الشمال السوري في الحسكة وجزء من حلب.[12]

– الأرمن: وهم قومية وافدة للعالم العربي، تعود أصولهم إلى شرق الأناضول وأرمينيا، تعدداهم في العالم ما بين 8 و10 مليون، يتواجدون خصوصا في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن، ويبلغ عددهم في كل هذه الدول مجتمعة 500 ألف نسمة.

– التركمان والآشوريون: يتواجدون في العراق وسوريا ولبنان، يقدر عددهم في العراق مليون نسمة، وسوريا ولبنان 400 ألف نسمة.

– النوبيون: يستوطنون منطقة حوض النيل في شمال السودان وجنوب مصر، ويبلغ عددهم 2 مليون نسمة.[13]

وتتحكم عدة عوامل في الخارطة العرقية للعالم لعربي أبرزها حركة الفتوحات الإسلامية التي بدأت في عصر النبوة وامتدت عبر الخلافة الراشدة والخلافة الأموية والعباسية، وأدت إلى نشر الإسلام في الجزيرة العربية وبلاد الشام وشمال إفريقيا، وإلى اختلاط العرب بالسكان المحليين في هذه المناطق. كما لعبت سياسات الحركة الإستعمارية الحديثة وما أحدثه من تغييرات ديمغرافية في بعض المناطق واستهدافها لهوية شعوب المناطق التي

استعمرتها، فضلا عن تفكك الظاهرة الإستعمارية التي أوجدت الدولة العربية المعاصرة، بحيث رسمت حدودها على نحو مصطنع ساهم في توتير العلاقة بين بعض المكونات المجتمعية والدولة، وفيما بين المكونات.

2. الجماعات الدينية (الطوائف):

تشكل المنطقة العربية خليطا متنوعا من الأديان والمذاهب، لاعتبارها مركز ومنطلق الديانات السماوية الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية وما تفرع عنها من فرق وأحزاب وجماعات اختلفت في تفسير وتأويل النصوص المقدسة الخاصة بكل دين.

تغلب على المنطقة العربية الديانة الإسلامية بشقيها السني والشيعي، ويضم الإسلام السني بمذاهبه الأربعة الأساسية المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية، وتتأسس ممارساتهم الدينية على القرآن الكريم والسنة النبوية مع الإعتراف بسلطة وفضل الصحابة والخلفاء الراشدين، أما الإسلام الشيعي فيعترف منتسبوه بسلطة الإمام من نسل الإمام علي بن أبي طالب (الإمام الأول) وهم منقسمون بحسب نسب الأئمة الذين يعترفون بسلطتهم، فهناك الشيعة الإثنى عشرية الذين يؤمنون بإثنى عشر إماما، وهناك الشيعة الزيدية الذين لا يعترفون إلا بخمسة أئمة، وهناك كذلك الإسماعيليون الذين لا يعترفون إلا بسبعة أئمة.[14]

يشكل مذهب أهل السنة والجماعة (السنة) الغالب في جل الدول العربية، ونجده بقوة في السعودية، الجزائر، المغرب، ليبيا، ومصر، أما مرتادوا المذهب الشيعي فيشكلون أقليات في عدد من الدول العربية ما عدا العراق والبحرين حيث يمثلون فيها أغلبية السكان. ويعتبر الشيعة الإثني عشرية الكتلة الأهم في المذهب الشيعي إلا أنه يوجد عدد من الطوائف والجماعات الشيعية في العالم العربي أهمها:

– الزيدية: وهي طائفة شيعية تنسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، يختلفون عن الشيعة الاثنى عشرية في رفضهم لمبدأ عصمة الإمام ولمبدأ الإمامة بالنسب، وينتشرون في شمال اليمن.

– العلوية: هو تسمية حديثة لطائفة شيعية كانت تسمى قديما "النصيرية" نسبة لمحمد بن نصير البصري، ولهم بعض المعتقدات الخاصة بها مثل نتاسخ الأرواح وتقديم مكانة علي بن أبي طالب على النبي محمد (ص). وينتشرون في الساحل السوري في اللاذقية وطرطوس وجبلة.[15]

– الدروز: تتواجد هذه الطائفة في سوريا(جبل العرب) ولبنان وفلسطين المحتلة والأردن، يبلغ عددهم في العالم ما قارب مليون درزي، وقد كان لهم دور بارز في استقلال سوريا من خلال الزعيم "سلطان باشا الأطرش".[16]

وعلى الرغم من أن الإسلام هو الدين الذي يهيمن على سكان المنطقة العربية، إلا أن هناك حضورا للديانة المسيحية بمختلف فروعها، ويتوزع مرتادوها على عدة مذاهب كالكاثوليكية والأرثوذوكسية والبروتيستانتية بمختلف كنائسها وفروعها، وتحتل مصر الريادة في أعداد المسيحين (الأقباط) بما يعادل 12 مليون (10%من السكان) ثم تأتي سورية بحوالي 2.2 مليون (11% من السكان) ولبنان بحوالي 1.7 مليون (40% من السكان) والعراق بحوالي 450 ألف مسيحي.[17] وقد عرفت لبنان تراجعا في أعداد المسيحيين حيث أصبح لا يتجاوز

34% من مجموع السكان بعد أن كان في بداية القرن العشرين يمثل 58%.[18] ويعود هذا لعدة عوامل أبرزها الهجرات الكثيفة نحو الخارج وتسهيلات استقبالهم من الدول الغربية.

وقد خضع ظهور وانتشار وانحصار وتوزيع هذه الطوائف الدينية في العالم العربي لعدة عوامل دينية وسياسية وفكرية واجتماعية وتاريخية، يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

– كون المنطقة العربية مهد للديانات السماوية الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية، حيث انطلق الإسلام من شبه الجزيرة العربية وانطلقت كل من الديانة المسيحية واليهودية من فلسطين القديمة لتنتشر في مختلف أنحاء العالم.

– الصراعات السياسية التي جاءت عقب وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والتي ساهمت في ظهور الفرق الإسلامية التي تحولت مع مرور الوقت إلى مذاهب وطوائف.

– التطورات التي عرفها الفكر الإسلامي في العصر الوسيط، الذي من خلاله ظهرت المدارس الفكرية الإسلامية التي تحولت مع مرور الوقت إلى جماعات دينية.

– الإضطهاد الذي عانت منه عدد من الجماعات الدينية حولها إلى طوائف هوياتية.

ثالثا: توظيف التنوع المجتمعي في سياق الربيع العربي

عرف العالم العربي مع مطلع سنة 2011 في عدد من الدول حركات إحتجاجية سلمية ضخمة تطورت بسرعة لتتحول إلى فعل ثوري ضد الأنظمة الحاكمة، وأطلق على هذه الثورات فيما بعد تسمية "الربيع العربي" تيمنًا بالموجات الثورية التي شهدتها دول أوروبا الشرقية ضد الأنظمة الشيوعية في سياق الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، وقد مست هذه الثورات كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين، إستطاعت من خلالها أن تسقط أربع أنظمة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن غير أنها فشلت في ذلك في كل من سوريا والبحرين، كما تحولت هذه الموجة الثورية إلى حروب أهلية وصراعات داخلية في بعض الحالات تداخلت فيها العوامل الداخلية والخارجية في تغذيتها وتأجيجها.

وقد لعبت العوامل المجتمعية المرتبطة بالبنية الدينية والقبلية والعرقية دورا مهما في رسم مسارات الأحداث في عدد من دول الربيع العربي التي تتميز بتنوعها المجتمعي والثقافي، على الرغم من أن كل الثورات قامت من أجل هدف مشترك هو إسقاط النظام الحاكم وإنهاء حالة الإستبداد السياسي الذي تعاني منه هذه الدول.

1. مطالب الجماعات المجتمعية في دول الربيع العربي:

إن التنوع السوسيو–ثقافي للمنطقة العربية بمشرقها ومغربها، بما يتضمنه ذلك من عرقيات وأديان ومذاهب، لم يكن دائما مصدر ثراء لها بقدر ما حمل في طياته بعض التشنجات والحواجز المجتمعية التي أثرت على الأمن المجتمعي لدول المنطقة، وفضلا عن ذلك تحولت بعض المكونات أداة لتهديد إستقرار ووحدة الدول. ويمكن إرجاع ذلك إلى أزمات الهوية المتلاحقة التي تعاني منها هذه الدول والتي تنبع أساسا من التراكمات التاريخية المرتبطة بالإمبراطوريات التي مرت على المنطقة آخرها الإمبراطوريات الإستعمارية الأوروبية التي

استثمرت في هذه التباينات المجتمعية وفق سياسة "فرق تسد"، إضافة إلى الممارسات السلطوية التي انتهجتها الدولة الوطنية العربية المعاصرة على أطياف من مكوناتها السوسيو ثقافية، بحيث عملت على استبعاد كل المكونات التي يمكن أن تشكل خطرا على استمرارية الطابع السلطوي للنظام السياسي، وهذا باعتماد أسلوب الإقصاء السياسي من المشاركة في عملية صنع القرار والحرمان الإقتصادي من سياسات التنمية والاستهداف الثقافي بتجاهل خصوصياتها الإجتماعية والثقافية.

وقد سعت معظم الأطياف الإجتماعية سواء كانت أقلية أو أغلبية لحماية خصوصياتها الهوياتية وإلى التعبير عن مطالبها للأنظمة العربية بعدة أساليب تراوحت بين العمل السلمي في إطار التنظيمات الحزبية والجمعوية أو استخدام العنف ضد الأنظمة الحاكمة لتقديم تنازلات في شكل تنظيمات مسلحة معارضة. وترتبط حزمة المطالب التي تحملها هذه المكونات الإجتماعية بطبيعة النظام السياسي ودرجة إنصافه لها، وكذا بالمكانة التي تحتلها في أجهزة الدولة ومدى استيعابها في مؤسساتها.

عموما تتعلق انطباعات ومطالب الجماعات الإجتماعية بما يلي:

– شعورها الجماعة بالإستبعاد من المساهمة في مختلف العمليات الاجتماعية، الأمر الذي يولد حالة من الإحباط في صفوفها، وهذا من شأنه أن ينمي السلوك العدواني تجاه الدولة والمجتمع، ويترجم ذلك في شكل توترات وأعمال عنف.

– عدم مراعاة الأغلبية لأوضاع ومصالح وحقوق الجماعات الأقلية واستخدامها فقط لأغراض براغماتية.[19]

– العمل على إلغاء وتعديل القوانين التمييزية التي تفرضها الأنظمة على بعض الجماعات الإجتماعية، بما لا يتوافق مع خصوصياتها السوسيو ثقافية.

– العمل على الخروج من دائرة الاقصاء بالسعي نحو توسيع نطاق مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

– رفع التضييق والإضطهاد الممارس ضد أفرادها فيما يخص طقوسهم وعاداتهم ولغتهم ودياناتهم، والحيلولة دون طمسها والإعتراف بها مثلها مثل باقي المكونات الهوياتية.

– المطالبة بحرية النشاط التنظيمي للجماعات الهوياتية من خلال السعي لإيجاد أطر هيكلية لتجميع المصالح والمطالب.

وقد كانت انتفاضات الربيع العربي ضد الأنظمة الحاكمة، وما رافقها من اضطرابات، بمثابة فرصة تاريخية لبعض المكونات المجتمعية لتحقيق مطالبها، خصوصا ما تعلق بالسعي لإيجاد مساحة أوسع في الفضاء السياسي ورفع الإستبعاد الممارس ضدها في ظل سلطوية الأنظمة القائمة.

في هذا السياق سعت الكثير من المجموعات الطائفية والإثنية في العالم العربي لتأكيد هويتها وحمايتها من الإندثار وتوسيع تمثيلها في النظام السياسي، وظهر ذلك بشكل أساسي في رفع مطالب تتعلق بالتمكين للغة الجماعة أو دينها أو طقوسها أو منحها إمتيازات سياسية. فغالبا ما ترفع الجماعات الطائفية الأقلية ورقة

العلمانية وفصل الدين عن الدولة والمحاصصة في وجه الأغلبية،[20] وقد يصل الأمر إلى المطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي والفيدرالي لتحقيق ذلك.

فالأكراد في سوريا بعد اندلاع أحداث الربيع العربي تكونت لديهم قناعة أن المنطقة أمام وضع جديد في خريطتها الجيوسياسية والاقتصادية والمصلحية، لذلك رفعوا سقف مطالبهم القومية من المطالبة بالمساواة والحصول على مواطنة كاملة إلى السعي لإنشاء كيان قومي في الشمال السوري، وكانت بداية إرهاصاته تشكيل ما سمي بالادارة الذاتية في المناطق التي تسيطر عليها الوحدات المسلحة الكردية.[21]

أما في اليمن، فقد استغلت جماعة الحوثي (الشيعية الزيدية) ضعف وتراجع قوة السلطة المركزية بقيادة علي عبد الله صالح بعد اندلاع أحداث الإنتفاضة اليمنية في 2011 لتوسيع أهدافها وطموحاتها، فبعد أن كانت في السابق تسعى لمواجهة السلطوية والإقصاء، توجهوا نحو مؤازرة الثورة ومطالبها المدنية في التغيير والديمقراطية، إلا أنه بعد نجاح الإطاحة برأس النظام حشدت قوتها للسيطرة على مفاصل الدولة، ليتضح فيما بعد أن مشروعهم كان بغير تطلعات عموم الشعب الطامح للتغيير، فالخطوات المتلاحقة للحوثيين أثبتت توجهاتهم نحو الهيمنة الطائفية على الدولة.[22]

وفي سوريا التي شهدت عدم إستقرار سياسي في السنوات الأولى لاستقلالها توجهت مع سيطرة حزب البعث على السلطة نحو التمكين للطائفة العلوية بقيادة حافظ الأسد التي تمثل أقلية في المجتمع السوري، وبالمقابل عانت الأكثرية السنية والأكراد من الإستبعاد من دوائر صنع القرار في المؤسسات السياسية والعسكرية. ونفس الصيغة السياسية نجدها في دولة البحرين حيث تسيطر عائلة آل خليفة المنتمية للمذهب الإسلامي السني على السلطة في مجتمع تسوده أغلبية إسلامية شيعية.

أما ليبيا التي تولى معمر القذافي مقاليد الحكم فيها بعد انقلاب على الملك إدريس السنوسي في 1969، عمل منذ ذلك الحين على تقريب قبيلته (القذاذفة) والقبائل المساندة له ومنحها إمتيازات مادية ومعنوية مع استبعاد القبائل المعارضة من دوائر صنع القرار والنفوذ. وفي مصر التي تمثل فيها الأقلية القبطية المسيحية جزء مهم من مجموع السكان، وتشكل أكبر تجمع مسيحي في المنطقة العربية، كانت ولا زالت تعاني من أزمة الاندماج الإجتماعي في المجتمع المصري، ورفعت عدة مطالب في العقود السابقة باحترام خصوصياتها والسماح لها بالتوسع في ممارسة شعائرها وعاداتها.

2. التنوع المجتمعي بين التوظيف الداخلي والخارجي:

إن انخراط بعض المكونات المجتمعية في مسارات الربيع العربي واصطفافها مع الجماهير والتيارات السياسية المعارضة جعل منها ورقة لتوظيفها في خدمة أجندات خارجية أوسع من المطالب التي ترفعها تارة، أو لخدمة إستراتيجيات النظام لمواجهة الإنتفاضات الشعبية من جهة أخرى، لتحاكي بذلك تجربة الكثير من الأقليات في مرحلة ما قبل بناء الدولة الوطنية العربية، حيث كانت بيدقا للقوى الإستعمارية في المنطقة لاستهداف مشاريع النخب الوطنية وعرقلة تأسيس الدولة الوطنية.

فقد عملت بريطانيا علـ دعم تأسيس دولة آشورية (الأقلية الأشورية) في شمال العراق ودولة درزية (الدروز) في جبل لبنان وكرست إنفصال جنوب السودان عن شماله، كما رعت فرنسا المسيحيين الموارنة في لبنان بدءا من من مذابح "دير القمر" مع الدروز عام 1860 وصولا إلـ أزمة الإنتخابات الرئاسية عام 2007، فضلا عن الدور البريطاني الفرنسي في رسم حدود الشرق الأوسط في اتفاقية سايكس بيكو.[23]

1.2.التـوظيـف الداخـلـي:

في خضم الموجات الإحتجاجية الثورية التي واجهتها بعض الأنظمة العربية في عام 2011، تم توظيف العديد من الإستراتيجيات لمحاصرتها ووقف زحفها نحو إسقاط النظام، وأخذت هذه الأساليب طابعا سلميا كالوعود بإصلاحات سياسية عميقة أو إحداث تغييرات حكومية محدودة أو تقديم بعض المحفزات الإقتصادية كرفع الأجور، كما استخدمت هذه الأنظمة الأساليب العنيفة والقمعية كالإعتقالات والترهيب والتخوين ومواجهة الجماهير بالسلاح من جانب القوى الأمنية وحتـ الزج بمؤسسة الجيش في هذه المواجهات وإلصاق تهمة الإرهاب علـ المنتفضين لعزلهم شعبيا ودوليا ثم تصفيتهم.

وبين الإستراتيجية السلمية والعنيفة لمواجهة الثورة عملت الأنظمة السلطوية علـ اللعب علـ استخدام البعد الهوياتي والطائفي في إدارة الأزمة ضد المعارضة، ففي إطار سعيها لاكتساب بعض المجتمع وتجنب خسارة كله عملت الأنظمة علـ تأجيج الطائفية، وهذا ما أدى إلـ إخراج الوضع عن إطاره السلمي وإذكاء الحقد والكراهية والتوترات بين أفراد المجتمع الواحد، ليصبح العنف هو الوسيلة الأساسية للتعبير وإثبات الذات الهوياتية.[24]

فمع انطلاق موجات الإحتجاجات الثورية حاولت بعض دول الربيع العربي تصعيد التوترات الطائفية لتوجيه الرأي العام المحلي والعالمي إلـ أن الثورة ليست تعبيرا صادقا عن مطالب ديمقراطية تنادي بالتغيير السياسي بقدر ما هي تمثل جماعات طائفية تعمل علـ تقويض استقرار الدولة والمجتمع. وهذا ما ظهر جليا عندما سعـ النظام في البحرين إلـ إصباغ التحرك الإحتجاجي بالصبغة الطائفية وبالارتباط بأجندات طائفية إقليمية تقودها إيران.

وعملت كذلك الأنظمة السلطوية علـ توجيه رسائل ضمنية للأقليات المجتمعية في دولها إلـ أن الثوررات (الربيع العربي) تسيطر عليها جماعات إسلامية متطرفة من شأنها أن تكون خطرا علـ أمن الدولة والمجتمع، وأن تكون خطرا علـ هوية وخصوصية الأقليات، وهذا ما لوحظ في سياق الثورة السورية عندما عمل النظام علـ تضخيم خطر جماعات المعارضة التي يسيطر عليها التوجه الإسلامي السني علـ الأقليات المسيحية والعلوية والدرزية، خصوصا مع رفع بعض الشعارات الطائفية التي رفعت عند اشتداد القمع من جانب القوات الأمنية، مما جعل هذه الأقليات أمام خيار الإصطفاف مع النظام ضد الثورة والمعارضة رغم تحفظ بعض أطيافها من ممارسات النظام القمعية والعنيفة، هذا رغم أن الجميع عانـ من الأوضاع السياسية والإقتصادية كبقية أبناء الشعب، لذلك نجد أن جل المهجرين في سياق الثورة السورية من الطائفة السنية، وتقريبا نفس النهج

سلكته بعض القبائل الليبية التي اختارت الوقوف مع نظام معمر القذافي دون تراجع في ظل هاجس سيطرة جناح القبائل المعارضة له على السلطة والإنتقام منها.

كما قامت الأنظمة السياسية في الربيع العربي باستخدام ورقة الأقليات لمواجهة المعارضة والحصول على دعم سياسي وعسكري من الأنظمة التي تتوافق مع توجاهاتها السياسية وانتماءاتها الطائفية، فقد استجلب حمد بن عيسى آل خليفة في البحرين الدعم العسكري المباشر من الجار السعودي بعد تصاعد الإحتجاجات ضد نظامه من المعارضة الشيعية، كما لعب النظام اليمني على تضخيم الخطر الحوثي (الشيعي) المرتبط بايران للحصول على دعم دول مجلس التعاون الخليجي.[25]

وعلى ذكر توظيف الإنتماءات الإجتماعية والهوياتية في الربيع العربي تجدر الإشارة إلى أن تأثير ذلك كان محدودا في كل من تونس ومصر نتيجة الإنسجام المجتمعي النسبي والدور الكبير الذي تلعبه القوى الأمنية والعسكرية في لجم الإصطفافات الطائفية وعدم احتكار السلطة من طائفة دون غيرها، على خلاف تجارب كل من سوريا والبحرين وليبيا واليمن التي كان واضحا على مدى عقود سيطرة فصيل اجتماعي معين على السلطة وفق منطق الغلبة، مما حول الصراع سريعا إلى حرب أهلية دموية مفتوحة، ففي ليبـيا مثلا لعبت منطقة مصراته وقبائلها غرب البلاد دورا حاسما في إشعال الثورة وإسقاط نظام معمر القذافي، وبالمقابل ظلت قبيلة الورفلة أكبر القبائل الليبية وفية للنظام حتى بعد سقوطه.[26] وفي سوريا سار العلوين والشيعة والمسيحيون بمختلف مذاهبهم كمؤسسات دينية رسمية على نهج نظام الرئيس بشار الأسد في مواجهة المعارضة السلمية ثم المسلحة رغم وجود بعض جيوب المعارضة محدودة التمثيل، انطلاقا من هواجسهم التي تضخمت مع مرور الوقت من سيطرة القوى الإسلامية على السلطة ومصيرهم كأقلية دينية في وسط أغلبية إسلامية سنية.[27]

وقد كان لبروز التنظيمات الإسلامية المتطرفة في خضم ثورات الربيع العربي، وسيطرتها على مساحات جغرافية واسعة وحملات التهجير والإنتهاكات التي ارتكبتها، دور في تأكيد تشبث عدد من الأقليات الطائفية والعرقية بالنظام القائم والدفاع عن بقائه واستمراريته كضمانة لأمنها واستقرارها الجغرافي والهوياتي، كما أدركت هذه الأقليات أن بقاء النظام السياسي بسلطويته أهون من وصول هذه التنظيمات المعارضة المتطرفة للسلطة، خاصة بعد بروز تنظيم داعش في العراق وسوريا وامتداده إقليميا إلى ليبيا مرورا بمصر. فضلا عن تصدر الحركات الإسلامية للمشهد السياسي في مسار ما بعد الانتفاضات خصوصا في تونس (حركة النهضة) ومصر (جماعة الإخوان المسلمين).

2.2. التـوظيـف الخـارجـي:

لقد كان التنوع المجتمعي في المنطقة العربية مصدر اهتمام الكثير من القوى الإقليمية والدولية وجعله أداة في سياساتها الخارجية تحت عدة عناوين كحماية حقوق الأقليات وحقوق الإنسان وتقرير المصير الشعوب المضطهدة، فأصبحت بذلك موضوعا للتجاذبات والصراعات الدولية والتموقعات الجيوسياسية لهذه القوى. ولم يرتبط إقحام موضوع الأقليات في المنطقة في أجندة القوى الدولية بأحداث الربيع العربي بل يمتد إلى مرحلة ما

قبل بناء الدولة الوطنية، غير أن الطبيعة السلطوية للدولة في مرحلة ما بعد الإستقلال ساهمت في إعطاء جاذبية للموضوع في سياسات القوى العالمية خصوصا بعد تراجع تأثير العوامل الأيديولوجية.

وقد سعت القوى الإقليمية والدولية لاستخدام التباينات العرقية واللغوية والدينية والمذهبية والقبلية في الفضاء العربي كورقة ضغط عل الدول والشعوب لإحداث توازنات جيوسياسية معينة، وهذا من خلال تسييس المطالب السياسية والإجتماعية والثقافية التي ترفعها هذه المكونات المجتمعية وإعطائها أبعادا دولية، حيث تعمل عل إبراز خصوصيات هذه المكونات وزيادة درجة وعيها الهوياتي وتصل إل درجة تقديم الدعم اللوجيستي والمالي والإعلامي والسياسي للتسويق لهذه الخصوصيات الهوياتية، لتصبح هذه الأخيرة وسيلة مساومة تمارس عل الدولة الحاضنة لها وللحصول عل تنازلات سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية منها تحت مبرر حماية الأقليات وتحقيق أمنها.[28]

إتضح الإستغلال الاقليمي والدولي لبعض مكونات مجتمعات دول الربيع العربي منذ الأيام الأول للثورات، حيث سعت هذه الأطراف إل اللعب بالورقة الطائفية لتحقيق بعض التوازنات في السياسة الدولية، فمنها ما كان في صالح الإبقاء عل الأنظمة الحاكمة مثل الدور الإيراني في الثورة السورية، أو السعي لإسقاط الأنظمة كحالة الإستثمار الأمريكي والروسي في أكراد الشمال السوري، والدور الإيراني في دعم جماعة الحوثي في اليمن.

ويمثل أكراد الشمال السوري نموذجا لهذا الإستغلال، فخلال الثورة السورية التي تحولت بعدها إل حرب أهلية عندما تمت عسكرتها، وظهر ذلك خصوصا بعد نجاح الأكراد في السيطرة عل مساحات جغرافية واسعة في الشمال السوري في منتصف 2012، فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الورقة للحصول بهدف الضغط عل النظام والحصول عل تنازلات لصالح المعارضة وبتأجيج مخاوف تركيا من إحتمال نشوء دولة كردية في المنطقة المتاخمة لحدودها الجنوبية مما يهدد أمنها المجتمعي، وفي نفس الوقت جعل الأكراد في الجبهات الأمامية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الآخذ في التمدد في كل المنطقة.[29]

وبدورها عملت إيران منذ اندلاع أحداث الربيع العربي إل استخدام الوتر الطائفي في سياستها الخارجية تجاه هذه الدول، حت وإن أنكرت ذلك مرارا، وهذا في إطار مشروعها القديم لتصدير الثورة الإسلامية لدول المنطقة وتوسيع نطاق نفوذها، ففي البحرين سعت إيران لتقديم الدعم الدبلوماسي والإعلامي للمنتفضين (الشيعة) ضد حكم عائلة آل خليفة (السنية)، وفي اليمن استغلت ايران الثورة اليمنية للدفع بجماعة الحوثي (الشيعية) في شمال البلاد لواجهة الأحداث بعد الحروب التي خاضتها قبل اندلاع الربيع العربي ضد حكم علي عبد الله صالح، حيث قدمت مختلف أشكال الدعم المالي والدبلوماسي والعسكري والإقتصادي للتمكين للجماعة، وهو ما تم بالفعل عندما سيطرت عل العاصمة صنعاء ومناطق واسعة في البلاد، لتشكل فاعلا ثانيا قويا في الميدان لسياسة إيران في المنطقة عل شاكلة حزب الله اللبناني. أما في الثورة السورية فقد ألقت ايران بكل ثقلها لمساندة النظام بقيادة بشار الأسد لمواجهة المعارضة المسلحة التي تضم أساسا المناطق السنية، من دعم سياسي في

المنابر الدولية ودعم عسكري بالأسلحة والمقاتلين والمستشارين واستقدام حزب الله اللبناني للمشاركة في المعارك بعد وصول النظام لمراحل حرجة في المواجهة مع المعارضة. وبالتالي عملت ايران عل رسم تواجدها في المنطقة وتقزيم دور المناوئين لها في مقدمتهم السعودية، عن طريق وكلائها في دول الربيع العربي وتحويل العامل الطائفي إل حصان طروادة للسياسة الإيرانية في المنطقة، مما أثر بشكل كبير عل الأمن المجتمعي في هذه الدول.

وبدورها سعت الدول السنية المناوئة للتمدد والنفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وفي مقدمتها السعودية، إل ركوب موجة انتفاضات الربيع العربي، واعتمدت في ذلك عل توظيف العامل الطائفي، فقد دعمت إعلاميا وماليا وعسكريا الانتفاضة السورية التي كانت نواتها الأساسية الطائفة السنية ضد النظام السوري المتقارب مع إيران، وكذلك فعلت في الصراع في اليمن حيث واجهت الحوثيين المرتبطين بإيران بالوكالة وفي الميدان في إطار ما سمي بعاصفة الحزم، إل درجة تحول الصراع من انتفاضة ضد نظام السلطوي إل صراع إقليمي بالوكالة ذو صبغة طائفية.

الخاتمة:

مما تقدم يمكن القول أن ثورات الربيع العربي حملت في ثناياها العديد من التحديات الأمنية المجتمعية لدوله، التي تعاني من تركيبة اجتماعية هشة تحمل في الكثير من الحالات غبنا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا عمقته سلطوية الأنظمة السياسية التي حولت الدولة إل غنيمة للجماعة الغالبة وأداة لتهميش الجماعات الأخرى.

وقد استخدم في هذه الثورات التنوع المجتمعي كسلاح في تفجيره وتوجيه مساراته نحو الوجهات التي يريدها المستفيدون منه سواء كان ذلك أطرافا داخلية أو خارجية، من خلال استحضار البعد الطائفي في الخطاب بين المعارضة والنظام وبين النظام والأطراف الخارجية وبين المعارضة والأطراف الخارجية.

وقد عملت القوى الداخلية والإقليمية والدولية عل إقحام المكونات الدينية والمذهبية والعرقية في الصراع سواء كان ذلك بمحاولة إستمالتها لصالح الإبقاء عل النظم السياسية القائمة بتضخيم خطر المخرجات المحتملة للربيع العربي عل صعيد الأمن المجتمعي وأمن الدولة، أو بتجنيدها كمعارضة لإسقاط النظم السياسية القائمة باعتبارها أوليقارشية إستبدادية تسع للحفاظ عل أمن النظام دون الأخذ بعين الإعتبار الأمن المجتمعي بمختلف مكوناته.

وبالتالي فالدول العربية عموما ودول الربيع العربي خصوصا تنتظرها الكثير من التحديات لتأمين جبهتها الإجتماعية واستتباب أمنها المجتمعي، وهذا مرتبط بمدى كفاءتها في إدارة تنوعها المجتمعي، الذي لا يتحقق إلا بالقضاء عل كافة أشكال الإقصاء والاستبعاد للمكونات المجتمعية والقوى السياسية مهما كان حجمها وتمثيلها، وإعادة بناء الدولة عل أساس المواطنة بحيث لا مكان فيها للإعتبارات الطائفية والعرقية.

الهوامش:

[1] John B. Rijsman, "social diversity: a social psychological analysis and some implications for groups and organizations", the European journal of work and organizational psychology, vol.6, N° 2, 1997, p.139.

[2] فداء ناصر، إدارة التنوع، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، 2021، ص.4.

[3] إسحاق عياش، الهوية وإدارة التنوع المجتمعي، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2018، ص.5.

[4] علي راتانسي، التعددية الثقافية: مقدمة قصيرة جدا، تر: لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة، 2013، ص.87.

[5] أسماء جوامع، إدارة التنوع المجتمعي في الوطن العربي: بين فرص الإندماج وسيناريوهات الإنقسام والإنفصال دول المشرق العربي نموذجا، المعهد العربي للدراسات والبحوث نواة، د.م.ن، 2015، ص.5.

[6] Paul D. Williams, Matt McDonald, security studies: an introduction. Routledge, New York, 2020, p.4.

[7] Saleh Alam, "broadening the concept of security: identity and societal security". Geopolitics quarterly, vol.6, N° 4, 2010, pp. 331-332.

[8] Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security: a new framework for analysis. Lynne Rienner Pub, Colorado, 1998, p.121.

[9] Paul Salvin, "Societal security", in: Scott Romaniuk, Péter Marton(editors), the Palgrave encyclopedia of global security studies. The Palgrave McMillan, New York, 2019, p.4.

[10] السيد علي أبو فرحة، "أقليات دول الربيع العربي: طبيعة دورها بين جدوى التأثير والتأثر"، مجلة البيان، المجلد 2013، العدد 10، 31ديسمبر 2013، ص. 157.

[11] John A. Shoup, Ethnic groups of Africa and the Middle East, California: ABC-CLIO, LLC, 2011, p.53.

[12] "تعرف على أعداد ومناطق توزع الأكراد"، موقع الجزيرة نت، 2017/09/22، على الرابط : https://bit.ly/32cyqov تاريخ التصفح: 2023/01/25

[13] John A. Shoup, Op.Cit., p.p.27-30-225.

[14] Georges Mutin, « Le Moyen-Orient, chaotique carrefour de peuples », l'Express, 26/12/2014, sur le lien : https://bit.ly/3HDYvnf, consulté le 06-01-2023

[15] عبد المنعم حنفي، الفرق والجماعات والمذاهب الاسلامية، دار الرشاد، القاهرة، 1993، ص.236.

[16] Yvette Talhamy, "the Olevis and Alawis", in: The Handbook of Islamic sects and movement, Muhamed Adzal Upal, Carole M. Cusack (editor), Brill, Leiden, 2021, p.280.

[17] هواري، زهير، "أعداد المسيحيين: متحف الأرقام والتحولات العاصفة "، صحيفة العربي الجديد، 27 سبتمبر 2017، العدد 1122، ص.ص. 18-19.

[18] شوقي عطية، السكان في لبنان: من الواقع السياسي الى التغيير الاجتماعي والاقتصادي، دار نلسن للنشر، بيروت، 2014، ص.121.

[19] عماد هاشم، علي الصمد، علي حمزة، "الأقليات وأبعادها الجيوسياسية على الأمن القومي العربي"، مجلة أوراق ثقافية، السنة الأولى، العدد5، شتاء 2020، ص. 77.

[20] أحمد إيدابير، "التعددية الأثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، 2012/2011، ص.30.

21 خورشيد دلي، "الدولة الكردية من وحي الربيع العربي"، موقع الجزيرة نت، 2016/02/21، على رابط الانترنت: https://bit.ly/3RyqQP1، تاريخ التصفح: 2023/01/24.

[22] "الحوثيون: من التمرد والثورة الى الانقلاب"، موقع صحيفة العربي الجديد، 2017/02/11، على رابط الانترنت: https://bit.ly/3jtHldp تاريخ التصفح: 2023/01/28.

[23] نيفين مسعد، " النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 364، حزيران 2009، ص.64.

[24] فلاح مبارك بردان، "الإستراتيجية العربية لمواجهة ظاهرة العنف الطائفي بعد ثورات الربيع العربي"، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الانبار، على رابط الانترنت: https://bit.ly/3J3h4zL، تاريخ التصفح: 26-01-2023.

[25] Prasanta Kumar Pradhan, Arab spring and sectarian Faultlines in west Asia, Bahrain, Yemen and Syria, pentagon press, New Delhi, 2017, p.139.

[26] وائل عصام، " الديمقراطية في حراك الربيع العربي بين القبائل والعسكر"، صحيفة القدس العربي، على رابط الانترنت: https://bit.ly/33MQ5IP، تاريخ المعاينة: 04-02-2023.

[27] نضال ماجد محمد أبو عيشة، "الطائفية السياسية ودورها في اجهاض الربيع العربي سوريا نموذجا"، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس (فلسطين)، 2018، ص.114.

[28] وليد دوزي، " التوظيف السياسي للأقليات وأثرها في الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط"، في: الاقليات القومية في العالم بين التوظيف والاضطهاد، وليد دوزي (مشرفا)، دار المجد للطباعة والنشر والتوزيع، 2021، سطيف(الجزائر)، ص ص. 359-360.

[29] أحمد عبد الحافظ فواز، "مستقبل أكراد سورية ما بين التحالفات الإقليمية والتوزانات الدولية"، المستقبل العربي، العدد 470، أبريل 2018، ص.53.